

توصية

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون الاجتماعية والتعليم

حول

" تعزيز التنقل البشري في المنطقة الأورو – متوسطة. "

" آثار الإرهاب على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في دول الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط. "

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون الاجتماعية والتعليم للجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط:

1. إذ تقرّ وتعترف بأن المنطقة الأورو – متوسطة، تتمتع بإمكانيات ضخمة في ال موارد البشرية، والمهارات، و الطاقة و الثقافة بفضل حيوية ونشاط سكانها، الذين يشكلون مصدراً قيماً يضمن استدامة المجتمعات لوجودها على مر العقود؛
2. تُبين ان اتجاهات النمو المستدامة لسكان المنطقة الأورو – متوسطة، يمهد الطريق لوضع مميز للبلدان الاعضاء في الاتحاد من اجل المتوسط مقارنة بالاجزاء الاخرى من العالم من حيث التنمية، والرفاهية، والعدالة الاجتماعية والتجارة؛
3. تؤكد على ضرورة تعزيز تنقل الاشخاص في المنطقة الأورو – متوسطة للاستفادة بشكل تام من امكانيات السكان عن طريق التعاون والعمل المشترك في مواجهة الفرص والتحديات؛
4. تشير الى ان ممارسات تأشيرة الدخول المشددة التي تعتبر بمثابة اداة فاعلة بالنسبة للبلدان من حيث تنظيم حركات الهجرة داخل اراضيها، تشكل في الوقت نفسه عقبة امام التنقل البشري؛
5. إذ تضع في اعتبارها الجانب الامني للقضية، تؤكد في نهاية المطاف على الاهتمام بتعزيز التنقل البشري الذي من شأنه ان يوفو قيمة مضافة للروابط القائمة بين شعوب المنطقة في مختلف المجالات مثل التجارة، والعلوم، والثقافة والفنون، وان يسهم اكثر في روح التعاون والرفاهية في المنطقة الأورو – متوسطة؛
6. يدعو وفقاً لذلك الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى تعميق عمليات تسهيل منح تأشيرة الدخول وتحرير التأشيرات فيما بينها من أجل خلق بيئة قابلة للحياة اكثر للمواطنين من خلال المساهمة في التفاعل والتقارب بين المجتمعات؛
7. تبين أن هذه العمليات يجب أن تعتبر عنصراً هاماً في سياسة الهجرة المشتركة والشاملة في المنطقة الأورو – متوسطة التي سيتم تطويرها بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنية والإقليمية ذات الصلة وكذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني؛
8. تؤكد بللحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات حازمة وفعالة ضد الهجرة غير الشرعية التي أصبحت بنداً هاماً من بنود جدول أعمال المجتمع الدولي مع ارتفاع تدفقات الهجرة وخصوصاً خلال فصل الصيف من عام 2015 في البحر الأبيض المتوسط لكون آخر من سياسة الهجرة المشتركة والشاملة؛
9. تحث الدول الأعضاء في الاتحاد من اجل المتوسط على التعاون وإيجاد السبل التي تهدف إلى منع الخسائر في الأرواح في البحر، وتقويض شبكات تهريب المهاجرين واستبدال الهجرة غير الشرعية بللهجرة القانونية؛

10. ندعو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط الى توحيد قواها من أجل رفع مستوى الوعي ليس فقط بين المهاجرين غير الشرعيين المحتملين، من خلال لفت الانتباه إلى مخاطر الرحلات الخطرة؛

11. تدعو المجتمع الدولي الى التعبير عن التضامن مع البلدان الأكثر تضرراً من الهجرة غير النظامية باسم تقاسم الاعباء؛

12. تؤكد على ضرورة والحاجة الملحة لادراج على جدول اعمال المجتمع الدولي مواضيع تخصيص وبشكل سريع المساعدات المالية والمساعدات الانمائية لبلدان المنشأ والعبور، ووضع موضع التنفيذ خطط وبرامج اعادة التوطين الفاعلة فيما يتعلق بالهجرة غير النظامية؛

13. تؤكد على الحاجة إلى معالجة العوامل الدافعة وراء الهجرة غير النظامية، وزيادة المساعدات الانمائية والمساعدات الإنسانية مع اعطاء الاولوية للمناطق المتضررة من الحرب مثل سوريا، وتحسين الأوضاع الإنسانية داخل سوريا بشكل يتيح للسكان المحليين واللاجئين العيش في مناطق أكثر أمناً؛

14. تسلط الضوء على أهمية قنوات الهجرة المفتوحة باعتبارها الأداة الأكثر إنسانية في مكافحة الهجرة غير الشرعية؛

15. ندين بشدة الهجمات الإرهابية الشنيعة التي ترتكبها جماعات مختلفة في مختلف البلدان الأعضاء، وكذلك في المدن الأخرى في جميع أنحاء العالم

16. نُعرب عن قلقها إزاء التهديد الأمني المتزايد الذي يشكله الإرهاب على حوض البحر الأبيض المتوسط؛

17. إدراكاً منها للعواقب الوخيمة لهذه الهجمات الإرهابية، بما في ذلك فقدان الأبرياء لأرواحهم، وتعرضهم للإصابات والصدمات النفسية، والاضطرابات المتزايدة التي تهدد استقرار المجتمعات، وانعدام الثقة والخوف، فضلاً عن الآثار الاقتصادية السلبية على صناعة السياحة في الدول الأعضاء على وجه الخصوص؛

18. تؤكد مرة أخرى على ضرورة ادانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ومكافحته، وضرورة عدم ربط الإرهاب بلبي نظام عقائدي، او مذهب أو عرق أو جغرافيا أو جنسية؛

19. ترفض بشدة على وجه الخصوص ادعاءات الإرهابيين بأنهم يعملون باسم الإسلام، أو أنهم يهتلون الإسلام والمسلمين؛ ونشير إلى أن معظم ضحايا هذه الجماعات الارهابية الذين قتلوهم، وارعبوهم واستغلوهم وذبحوهم هم من المسلمين؛

20. تدعو القادة السياسيين وصناع الرأي الى تجنب الوقوع في التعميمات والتشويهات التي تصور

مجموعات كاملة من السكان كما لو انها مسؤولة عن أفعال بعض الأفراد أو الجماعات؛

21. نعتزف بدور التعليم في حماية المواطنين من دعاية الجماعات المتطرفة والإرهابية التي تلجأ للعنف، وكذلك في كون مجتمعاتنا أكثر مقاومة وفي تطوير روايات ضد الأيديولوجيات المتطرفة التي تتضمن العنف؛

22. توافق على أن الديمقراطية لديها الحق الأساسي في الدفاع عن نفسها ضد الجماعات الإرهابية، مع ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وتؤكد على أن مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان والحريات ليست متناقضة وتكمل بعضها البعض؛

23. تدعو الدول الأعضاء إلى بذل قصارى جهدها من أجل القضاء على البيئة الملائمة لنمو الإرهاب والتعصب الديني، ولا سيما عن طريق التعليم والسياسات الاجتماعية ومجتمع شامل بما في ذلك ولكن لا يقتصر على اتخاذ تدابير ملموسة ترمي إلى منع ومكافحة التطرف وخاصة في المدارس، الأحياء المحرومة، والسجون، وشبكة الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية؛

24. إذ تقر بأن عدداً من العوامل مثل البطالة وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والحرمان من المشاركة في النظام السياسي، والشعور بالاغتراب عن المجتمع كلها تلعب دوراً في عملية تطرف الشباب؛ تناشد الدول الأعضاء بإبداء الاهتمام المناسب لمشاكل الشباب ووضع برامج للوصول إلى هذه الشرائح الضعيفة في المجتمع؛

25. تدعو الدول الأعضاء إلى وضع استراتيجيات وبرامج مناسبة في مجال التعليم بهدف إدخال قيم التسامح والتفاهم المتبادل، واحترام الاختلافات لأطفال المدارس والشباب ومراجعة المنهج الوطني مع هذا الفهم؛

26. تنصح الدول الأعضاء بوضع برامج محددة من شأنها أن توفر للمعلمين ومنسوبي المهن العاملين في مجال التعليم الأدوات اللازمة للتعرف على العلامات المبكرة للتطرف لدى الطلاب والتدخل بشكل صحيح في مثل هذه الحالات.

خلال فترة العمل لعام 2015 ولعام 2016، عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون الاجتماعية، والتعليم لقاء: في 10 فبراير 2016 بمدينة اسطنبول.

في غضون هذه الفترة، ركزت اللجنة على القضايا التالية:
- " تعزيز التنقل البشري في المنطقة الأورو- متوسطة "

- " آثار الإرهاب على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في دول الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط. "

